بـــــــلاغ

تلبية للدعوة التي وجهت للتنسيقية النقابية الخماسية لقطاع الماء ،انعقد يومه الجمعة 12 نونبر 2021 بمقر الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ،اجتماع خصص لملف اصلاح وإعادة هيكلة قطاع التوزيع لخدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب وتدبير التطهير السائل و التي تعتزم السلطات العمومية إحداث متدخل جديد تحت "مسمى الشركات الجهوية المتعددة الخدمات" ،ليحل محل المتدخلين الحاليين في ميدان التوزيع (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ،الوكالات ،شركات التدبير المفوض الأجنبية عند انتهاء اجل العقود المبرمة معها ،الجماعات الترابية، والجمعيات).

وقد حضر هذا اللقاء الكتاب العامون للنقابات المكونة للتنسيقية، كما حضر من جانب الادارة العامة كل من مديرة القطب المالي (بصفتها عضوة باللجنة المشرفة على اعداد مشروع الاحداث) ومديرة قطب الموارد (بصفتها عضوة في اللجنة التوجيهية، التي يترأسها السيد المدير العام للمكتب، والمحدثة طبقا لالتزامات المكتب، المدرجة في مذكرة التفاهم الخاصة بعملية تسريع وتيرة اصلاح قطاع التوزيع، عبر إحداث الشركات الجهوية،

استهل الاجتماع بكلمة الإدارة العامة التي رحبت بالوفد المحاور للنقابات وأكد ت خلال كلمتها على ان مشروع احداث الشركات الجهوية هو مشروع الدولة واملته مجموعة من الاعتبارات والإشكالات التي كانت تقع بين المتدخلين في القطاع، وخلال اللقاء تم التطرق الى العديد من النقاط والمواضيع المتعلقة بمصير المستخدمين، نعرضها كما جاءت من طرف وفد الإدارة العامة كما يلي:

- ✓ الحفاظ على المكتسبات الإدارية والاجرية والمسار المهني
- ✓ في انتظار صياغة قانون أساسي للشركات الجهوية المذكورة، سيتم العمل بالقانون الأساسي للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEP) المعتمد حاليا.
- ✓ الدولة بصدد اعداد بروتوكول يضمن الحقوق والمكتسبات سيوقع من طرف الدولة والمكتب والنقابة الأكثر تمثيلية
- ✓ دعوة التنسيقية الى اعداد مقترحات ومطالب وارسالها من اجل ادراجها في هذا البروتوكول.
- ✓ مشروع قانون إنشاء الشركات الجهوية لازال في طور الاعداد من طرف الوزارات المعنية وسيحال على الأمانة العامة للحكومة ثم الى البرلمان بغرفتيه للمصادقة عليه.
- ✓ تأكيد الإدارة على ان ضمان الحقوق والمكتسبات سيتم ادراجها في هذا القانون.
- ✓ تأكيدها على ان هذه الشركة هي شركة عمومية وشركة مساهمة مع الاخذ بعين الاعتبار ان المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مشارك في رأس مالها.
- ✓ بالنسبة لموضوع الاجور والمستحقات سيتم الاعتماد على احتساب الاجر العام السنوي الدي يشمل الراتب والمنح ومنح المسؤولية، كمنطلق للأجر عند الالحاق بالشركة لجميع المستخدمين بما فيهم المسؤولين بالمصالح والأقسام

والذين قد يعفون من مهامهم خلال التحاقهم بالشركة سواء على صعيد الوكالات والمديريات الجهوية وكدلك المديريات المركزية.

- ✓ **ستتم إعادة الانتشار للمستخدمين حسب الخصاص والأماكن الشاغرة داخل مقرات المديريات المركزية والمديريات الجهوية والوكالات، بعد تحديد الحدود الجغرافية والإدارية بين التوزيع والانتاج.**
- ✓ **ستعمل الإدارة على تبسيط وتسهيل المساطر المتعلقة بالانتقالات والتبادل وخاصة الانتقال عبر تحويل منصب شغل حيث سيتم التحاق المستخدمين المقبولين بمجرد الاعلان عن النتائج عبر لائحة المقبولين بأماكن تعييناتهم الجديدة دون انتظار اجراء المباراة لمن يخلفهم في اماكن عملهم السابقة.**
- ✓ **بالنسبة للملف الاجتماعي اكدت الإدارة على الحفاظ على المكتسبات في كل المجالات (التأمينات- الخدمات الصحية – التكميلية) لكن موضوع دور الاصطياف تم عرضه بشكل غامض ومبهم،**
- ✓ **لم يتم لحدود الان الحسم في لائحة المستخدمين المعنيين بالإلحاق والمنشأة التي سيتم تفويتها، بسبب، كما ذكرناه، بتعذر ترسيم الحدود بين التوزيع والإنتاج بالنسبة للماء الصالح للشرب، ما عدا مستخدمي التطهير السائل بحكم انه مجال يدخل في إطار التوزيع بحكم طبيعته.**
- ✓ **بالنسبة لمستخدمي الدار البيضاء التابعين حاليا للمكتب سيتم الحاقهم في المرحلة الأولى بمؤسسة التعاون مع الجماعات (ECI) وبعد انتهاء عقدة التدبير المفوض التي تربط الدار البيضاء بليدك الى غاية 2027 سيتم الحاقهم بالشركة الجهوية.**
- ✓ **بالنسبة لملف اعوان التنفيذ، أعلنت مديرة القطب أن ملفات فردية تشمل الوضعية الإدارية الحالية وسنوات التجميد المتبقية لكل عون تنفيذ، سيتم تسليمها للشركات الجهوية، لتتبع مساره الإداري المستقبلي.**
- ✓ **بالنسبة لملف حملة الشواهد، يستفيد المستخدمون المعنيون من حقهم في تسوية وضعيتهم الإدارية والأجرية عبر امتحانات وحسب المناصب المالية عبر مباريات، مضمنة في البروتوكول الاتفاقي الدي هو في طور الإعداد.**

وفي كلمة أعضاء التنسيقية، وبعيدا عن كل الخطابات العدمية والشعبوية، اكدت المداخلات على انه لا يختلف اثنان على ان قطاع التوزيع ببلادنا يستلزم اصلاحا هيكليا، لتطوير خدماته والحفاظ على التوازنات البيئية ومستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للخدمات العمومية المحلية خصوصا. ولا يمكن لنا، الا ان نبارك كل مبادرة تهدف الى الرفع من الفعالية والتطوير المنسجم لخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، في إطار تعاضد الوسائل من اجل النجاعة والاحترافية في التدبير.

<u>الا أننا لا نقبل ولن نقبل أن يمس ذلك حقوق ومكتسبات المستخدمين وعمومية القطاع</u>

إن غياب نص قانوني او مشروع قانون ،من الجهات التي لها حق التقدم بمشاريع او مقترحات القوانين يجعل الامر ملفوفا باللبس والغموض ،الذي يشرعن كل الهواجس والتخوفات، لدى المستخدمين كما ان البرتوكول المزمع توقيعه في حد ذاته لا يعد ضمانة قانونية بما للكلمة من معنى، ولنا في عدد من التجارب السابقة ما يؤكد هذه التخوفات خاصة عندما يتعلق الامر بالتفاصيل ،وعند تنزيل" التعاضد "في المهام والصلاحيات والأجور والتحفيزات بالنسبة لمستخدمي الشركات الجهوية ،والقادمين من بنيات تنظيمية رسخت ثقافات وسلوكيات في العمل متباينة ،قد ينتج عنه وضع يفضي ،الى تدبير التشنجات والصدامات اليومية على مختلف المستويات ،بدل تدبير الخدمات التي وجدت من اجلها هذه الشركات الجهوية، كما ان احداث شركة مساهمة ،ولو برأسمال اغلبه عمومي في المرحلة الانتقالية الأولية ،فحتما سيفتح رأسمالها، لامحالة ،أمام الخواص على المستوى المتوسط والبعيد المدى ،ومن غريب الصدف انه قد يوافق تواريخ انتهاء عقود شركات التدبير المفوض بالرباط والدار البيضاء وطنجة ،ناهيك أن إصلاح قطاع التوزيع هو مسالة مجتمعية تهم المواطن وكل الهيئات المجتمعية ،خاصة ان نظام التعرفة سيعرف تغييرا في المعايير المحددة له ،وللتكاليف المحددة عموما ،إضافة الى العلاقة المبهمة والمتشنجة التي ستنجم عن تطبيق القانون 113-14 مع الجماعات الترابية .

كما ان الهرم التنظيمي، لهذه الشركات سيكون امام تحد صعب، وشائك لتدبير الموارد البشرية، سواء تعلق الامر بالقوانين الأساسية، المنظمة لقطاع الماء، وقطاع الكهرباء والوكالات ومستخدمي الجماعات، ناهيك عن الامتيازات والحقوق المتباينة والمختلفة بين الفئات الأربع، والانعكاسات الممكنة لذلك على نفسية المستخدمين خلال مزاولة انشطتهم واحتكاكاتهم اليومية.

اما الحديث عن توحيد القوانين الأساسية على المدى القريب والمتوسط فان ذلك سيكون من سابع المستحيلات نظرا للتكلفة المالية الباهظة الذي سيتطلبها ذلك والتي لن تقبل بها دوائر وزارة المالية، ولنا في مكتبنا خير مثال والى حدود الساعة لم تسو مستحقات النظام الجماعي لمنح الرواتب لتحمل معاشات مستخدمي قطاع الكهرباء وبعض الوكالات الذين وظفوا قبل سنة 2001 رغم ادراجها في البرنامج العقدة بين المكتب والدولة 2014 – 2017.

وفي نفس السياق تقدمت التنسيقية بردود وملاحظات واقتراحات نلخصها كالتالي:

- ضرورة توقيع البروتوكول من طرف جميع الفرقاء الاجتماعيين بعد الاطلاع عليه
- تصفية ملف اعوان التنفيذ مع الحذف النهائي لسنوات التجميد وبرمجة الامتحانات الداخلية.
- تسوية الوضعية الإدارية والاجرية لحملة الشواهد بجميع مستوياتها، بالاعتماد على الادماج المباشر.
- تسهيل عملية الانتقالات بالاعتماد على الوظيفة والمهمة التي يزاولها المستخدم وليس فقط على اساس الدبلوم والدرجة والهيئة.
- اعتماد خيار الالحاق **détachement** بالنسبة للمستخدمين الدين سيتم تمريرهم الى الشركات الجهوية، لضمان مكتسباتهم وحقوقهم، ومعالجة مسارهم المهني والاداري من طرف مديرية الموارد البشرية، كباقي المستخدمين الباقين داخل المكتب.
- بالنسبة لمستخدمي الدار البيضاء التابعين حاليا للمكتب لا يمكن الحاق مستخدمي مؤسسة عمومية بمؤسسة التعاون مع الجماعات (ECI) الا بقانون وبمسطرة الالحاق ونقترح ان يتم تنقيلهم الى قطاع الإنتاج لمديرية الساحل الأطلسي او القسم التابع لمديرية تدبير المنشاة بالدار البيضاء
- توضيح الوضعية الخاصة لمسيري سيمات الماء والكهرباء والاتصالات
- ضرورة الاستفادة الفعلية للمستخدمين الملحقين بالشركات من دور الاصطياف خلال جميع الفترات والمشاركة في عمليات التخييم بالنسبة لأبنائهم.
- الاستمرار من الاستفادة تلقائيا من جميع الامتيازات الاجتماعية: التأمينات الصحية – تأمين الشيخوخة – convenance personnelle- avance sur prime - prime de secours - منحة الحج -الاعانة المدرسية – عيد الاضحى – عاشوراء وجميع المكتسبات الاجتماعية.
- عدم فرض الامر الواقع اثناء التنقلات الافقية للمسؤولين ورفضنا لهذا النوع من التنقلات لتصفية الحسابات او للتغطية على الاختلالات في التدبير

و إذ تؤكد التنسيقية، انها لازالت تتحفظ على الطريقة الذي يدار بها هذا الملف، وان مسؤولي الإدارة الذين عقد معهم هذا اللقاء ، لا يمتلكون الصلاحيات التقريرية في مثل هذا الملف الذي له تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متشعبة ومتنوعة ،فإنها ستواصل متابعة هذا الملف مع مركزياتها النقابية وشركائها وحلفائها السياسيين وكل الفاعلين في مجالات حقوق المستهلك ،وحماية المال العام ،في اطار المصالح العليا للبلاد ،وستعمل على مراسلة وعقد لقاءات مع الفرق البرلمانية ، واذ تعبر التنسيقية عن اعتزازها وفخرها بهذا الالتحام والتوافق الذي من شانه ان يعطي دينامية جديدة وفعالة للعمل النقابي الجاد، كما تدعو كافة المستخدمين والمستخدمات الى الالتفاف وراء التنسيقية الوطنية صونا للمكتسبات وانتزاع الحقوق المشروعة والعادلة والانخراط في المحطات المقبلة المحتملة التي قد تدعو لها التنسيقية.

حرر ب الرباط في 16 نونبر 2021